



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

البرلمانات

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الثالث والعشرون: الأربعاء 21 / 10 / 2009م - 2 ذو القعدة 1430هـ



الحرية لأعضاء التشريعية

سلطة المقاطعة تتواطأ مع الاحتلال في تغييب المجلس التشريعي في الضفة الغربية

النائب الأشقر: تأمر مشترك بين الاحتلال وحركة فتح لتغيير الخارطة السياسية



النائب جرار: يجب تفعيل المجلس ليأخذ دوره في صيانة الوحدة الوطنية



النائب عبد الرزاق: تعطيل المجلس في رام الله نتيجة مصالح حزبية ضيقة

ديمقراطية الرباعية

د. أحمد محمد بحر



لا يخفى على أحد أن انتخابات يناير ٢٠٠٦م التي جاءت بحماس بأغلبية ساحقة من خلال انتخابات حرة ونزيهة لم يشهد لها مثيل في العصر الحديث، ورغم ذلك فقد عاقبت الرباعية بقيادة أمريكا الشعب الفلسطيني لأنه اختار الديمقراطية التي لم تأت على مزاجهم ومقاسهم ولازال الحصار والإغلاق مطبقاً على قطاع غزة.

أما ما دمّر الاحتلال في حربه الأخيرة على غزة فلهذه اللحظة لم يبدأ الإعمار بل هناك مساومة خسيصة على قوت وطعام الشعب الفلسطيني من أجل أن يتنازل عن ثوابته كي ينصاع إلى الشروط الرباعية بأن يعترف بإسرائيل وينبذ المقاومة، ويلتزم بالاتفاقيات الظالمة لشعبنا، هذه ديمقراطية الرباعية التي تنتكر للديمقراطية الحرة والنزيهة وفي نفس الوقت تعترف بحكومة سلام فياض اللاشرعية وكذلك بمحمود عباس المنتهية ولايته ومع ذلك تمدهم بالمال والسلاح من أجل القضاء على المقاومة ومحاولة اجتثاث حركة حماس وخاصة في الضفة الغربية، ورغم ذلك فإن معظم الاستطلاعات المتنوعة تؤكد أن شعبية حماس في الضفة تزداد مقابل انخفاض شعبية عباس وزمرته، ولذلك حين نسمع عباس يهدد بإجراء الانتخابات في موعدها ٢٠١٠/١/٢٥م إنما يدل على الأزمة النفسية التي يعيشها وشعوره بالسقوط الشعبي وخاصة بعد تأجيله تقرير غولدستون، كما أن التلويح بالانتخابات دليل على أنه لا يريد المصالحة ويعتمد تكريس الانقسام بين الضفة والقطاع.

نؤكد لأبناء شعبنا أننا مع المصالحة والانتخابات الحرة والنزيهة مع المصالحة التي تحافظ على الثوابت الفلسطينية وتحمي مشروع المقاومة مع الانتخابات دون شروط الرباعية التي تريدها تحت سيف الإغلاق والجوع والابتزاز والاعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة، تريد الانتخابات مشروطة بنجاح فريق أو سولو فقط وإلا فلا اعتراف بنتائج الديمقراطية وإن كانت حرة ونزيهة وإن شهد لها العالم كله، هم يدركون أن سياستهم الخرفاء قد انهزمت في التصويت على تقرير غولدستون في مجلس حقوق الإنسان بجنيف وانتصرت الإرادة الفلسطينية والعربية والإسلامية ومن معها من أحرار العالم أمام جبروت وإرهاب أمريكا.

وعليه فإننا نطالب شعبنا الفلسطيني بكل توجهاته وقواه الفاعلة أن يرفض تدخل الرباعية في شئوننا الداخلية وخاصة في الانتخابات ونؤكد أن شعبنا يريد انتخابات حرة ونزيهة ولكن في ظروف مناخية سليمة حتى يختار ممثليه بصورة حرة ونزيهة بعيداً عن ديمقراطية الرباعية.

تهنئة بالسلامة

يتقدم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ورناسة المجلس والإخوة النواب وموظفي المجلس بالتهنئة بالسلامة التامة من الأخ

النائب / د. خليل الحية (أبواسامة)

من جراء العملية الجراحية التي أجريت له

متمنين له دوام السلامة والعافية

سن القوانين والتشريع، كما يجب أن يأخذ دوراً هاماً في صيانة الوحدة الوطنية، كما أكدت على ضرورة أن تحمل الورقة المصرية في طياتها ما يؤكد تفعيل عمل المجلس التشريعي ليأخذ دوره الريادي. وأشارت النائب جرار إلى أن المجلس التشريعي أصدر سابقاً عدداً من المبادرات من كل الكتل خاصة بعد وثيقة الأسرى وبعد الحرب على غزة، وتابعت "كانت هناك محاولات لأن يلعب المجلس دوراً وحدوياً لكن حالة الانقسام حالت دون وجود مجلس فاعل".

وحول منع أجهزة عباس د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي قالت النائب جرار "لدينا موقف واضح الدكتور دويك هو رئيس للمجلس ولا أحد يستطيع أن يمس هذه الصفة ونحن مع عودة رئيس المجلس للعمل، ضد منع أي أحد من دخول المجلس التشريعي وكان هناك اجتماعات من كل الكتل ووقعنا اتفاق في أن تلعب الكتل دوراً في الوحدة وفي رعاية المصالح لكن هذا على الأرض لم ينفذ بسبب الوضع في

ينطبق عملها بين الصمت تارة وبين تأييد كتلة فتح تارة. وأشار النائب الأشقر إلى أن ما حصل من تأمر مشترك بين الاحتلال وحركة فتح لتغيير الخارطة السياسية دفع كتلة التغيير والإصلاح اتباع أسلوب التوكيلات للنواب المختطفين استناداً للفتنة المقاموم وكان ذلك رداً قوياً على اختطاف النواب من قبل الاحتلال الذي أراد تعطيل المجلس التشريعي، ومضى يقول "فانطلق المجلس في العمل من قطاع غزة واستطاع سن العديد من القوانين خلال جلساته التي عقدها في غزة ورام الله".

النائب في المجلس التشريعي عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى خالدة جرار قالت "أسباب تعطيل عمل التشريعي بداية اعتقال الاحتلال واختطاف النواب في محاولة لتعطيل المجلس وحالة الانقسام تدفع في اتجاه تعطيل المجلس"، ملفتة أن المجلس حاول في محطات كثيرة أن يكون حاضراً للوحدة وحالة الانقسام.

وشددت النائب جرار في حديث خاص مع "البرلمان" على ضرورة عودة المجلس التشريعي ليلعب دوره في

ثلاث سنوات مضت من تقييد الحياة البرلمانية والسياسية الفلسطينية وتقويض نظامها وتعطيل الحياة التشريعية وتغييب رموزها لم تكن كافية لبعث روح المسؤولية في أجساد الفصائل الفلسطينية والتي على ما يبدو أن بعضها تروق له هذه الحالة الفلسطينية وينطبق عليها المثل القائل "مصائب قوم عند قوم فوائد".

النائب إسماعيل الأشقر أكد في حديث خاص "لبرلمان" أن الأغلبية البرلمانية ممثلة بكتلة التغيير والإصلاح تم التآمر عليها من قبل الاحتلال باختطاف عدد كبير من النواب، كذلك تأمرت كتلة فتح البرلمانية عندما أوصدت الأبواب في وجه كتلة التغيير والإصلاح من العمل في مقر المجلس برام الله، كما رفضت فتح مبدأ التوكيلات التي عمل بها المجلس طوال السنوات الماضية، وبين النائب الأشقر أن القوائم الصغيرة كان رأيها دائماً تبعاً لمواقف فتح ولم تكن صاحبة رأي مستقل تدافع من خلاله عن حقوق المجلس وعن النواب المختطفين، واستدرك قائلاً "بل كان

شبيبة فتح في جامعة بيرزيت تمنع د. دويك من المشاركة في احتفال لتكريم الطلبة الجدد

منعت شبيبة فتح في جامعة بيرزيت مطلع الأسبوع الحالي الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وعدداً من النواب من المشاركة في تكريم الطلبة الجدد الذي أقامته الكتلة الإسلامية على أرض جامعة بيرزيت شمال مدينة رام الله.

وأكدت مصادر طلابية في الجامعة أن دويك تلقى دعوة من الكتلة الإسلامية للمشاركة في تكريم الطلبة الجدد لهذا العام إلا أن استنفاراً كبيراً لأبناء حركة الشبيبة داخل الجامعة حال دون حضوره. وأكدت مصادر في الكتلة الإسلامية أن العشرات من عناصر الشبيبة تسوروا في منطقة

إقرار مشروع قانون حقوق أسر الشهداء بالقراءة الأولى

أقر المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١٠/٧-٥ بالقراءة الأولى مشروع قانون حقوق أسر الشهداء. وقد أكد تقرير القراءة الأولى الصادر عن اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن هذا المشروع جاء منسجماً مع المادة (٢٢) من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ التي أكدت على أن رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي. كما يأتي مشروع قانون حقوق أسر الشهداء ليسد ثغرة كبيرة في البنيان التشريعي الفلسطيني، نظراً

لخصوصية المجتمع الفلسطيني المقاوم الذي قدم ولا يزال يقدم الشهداء منذ عقود في ظل غياب منظومة قانونية تكفل حقوق ذوي الشهداء. ويهدف مشروع القانون إلى كفالة حقوق أسر الشهداء وتكريمهم وتوفير الرعاية اللازمة لهم. ومن أهم الإضافات التي تميز بها مشروع القانون أنه قدم تعريفاً محدداً "لشاهد" وهو ما يساهم في إنهاء اللغز القائم حول هذه المفردة، كما حدد المشروع النطاق المكاني والزمني لسريان القانون، علاوة على تحديد المخصصات المالية لذوي الشهداء. وقد حرص مشروع القانون على تحقيق قدر كبير من التوازن بين رعاية مصالح ذوي الشهداء المعنوية والمادية.

خلال مشاركته في احتفال بمناسبة يوم البيئة العربي

د. بحر: الاحتلال أول من حارب البيئة وسرق مياه فلسطين



أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الاحتلال الصهيوني هو أول من حارب البيئة وسرق المياه وقطع الأشجار في سياسة منظمة للسيطرة على مقدرات شعبنا الفلسطيني وذلك منذ احتلال أرض فلسطين عام ١٩٤٨م. وبين د. بحر خلال كلمة ألقاها في حفل أقامته سلطة جودة البيئة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في مقر الجندي المجهول بغزة أن الله بارك في مدينة القدس وما حولها من فلسطين والشام من أشجار ومياه وبحار وبيئة طيبة كما بارك الإنسان في تلك الأرض المقدسة. ولفت النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. بحر إلى أن الاحتلال منذ احتلاله أرض فلسطين دأب على سرقة المياه من فلسطين وسوريا والأردن والدول المحيطة، كما لفت إلى أن الاحتلال قام بسرقة مياه قطاع غزة أثناء احتلالها، كما يقوم الآن باقتلاع الأشجار وبناء جدار الفصل العنصري لتقطع أوصال مدن الضفة الغربية في سياسة تهويد واضحة لما تبقى من أراضي الضفة الغربية. وتابع "نحن نحتفل اليوم بيوم البيئة العربي وباسم شعبنا الفلسطيني وباسم المجلس التشريعي نثمن هذا الاحتفال والدور الوطني

والديني في إقامة مثل هذا الحفل للتوعية بأهمية بيئة نظيفة تحافظ على حياة الإنسان" ملفتاً إلى أن المحافظة على البيئة واجب وطني وديني وشرعي خاصة من قبل الطلاب والطالبات، كما لفت د. بحر إلى دور الاحتلال في تلوث البيئة في قطاع غزة من خلال حربه الأخيرة على القطاع واستخدامه كافة أنواع الأسلحة المحرمة دولياً والتي كان أخطرها على البيئة و الإنسان استخدام مادة الفوسفور

المجلس التشريعي يدعم حوار المصالحة لكن ليس بشروط الرباعية



ولأبائهم وأمهاتهم"، وتابع "رغم المؤامرات الداخلية والخارجية فإن المشروع الإسلامي سينتصر في فلسطين وخارجها". وأشار إلى أن شعبنا أبدع في حفظ كتاب الله كما أبدع في المقاومة حيث أجبر العدو على بداية صفقة شاليط، وحيث الفصائل الأسيرة للجندي الصهيوني جلعاد شاليط التي استطاعت أن تخرج ٢٠ أسيرة فلسطينية من مختلف التنظيمات الفلسطينية مقابل شريط مصور عن الجندي الصهيوني لمدة دقيقتين، وتابع "ليعلم الناس جميعاً والعالم أننا قادمون وبإذن الله بالحافظين والحافظات لكتاب الله نحو القدس". مستذكراً في الوقت ذاته الصمت العربي والدولي الرسمي والشعبي المريب والرهيب تجاه الاعتداءات الصهيونية على القدس والمسجد الأقصى، مشدداً على أن شعبنا ومقاومتنا لن تسمح للعدو الصهيوني المساس بالمسجد الأقصى المبارك وأنها سنبذل دماؤنا في سبيل القدس.

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن المجلس يدعم الحوار الفلسطيني الفلسطيني ولكن بقرار فلسطيني وليس بناء على شروط الرباعية. وشدد د. بحر خلال حفل نظمته حركة حماس في حي الزيتون تكريماً للحافظين لكتاب الله على أن المجلس التشريعي يدعم الحوار الذي يتمسك بالتوابت الفلسطينية ويتمسك بمشروع المقاومة لتحرير فلسطين ويحافظ على حق الشعب الفلسطيني وأمنه. كما عبر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. بحر عن ترحيب المجلس التشريعي بتبني مجلس حقوق الإنسان لتقرير غولدستون بالأغلبية، لافتاً أن ذلك خطوة أولى لمحكمة مجرمي الحرب الصهاينة. وعبر د. بحر عن فخره بالعدد الكبير من حافظي كتاب الله عز وجل وقال "فلتقي اليوم للاحقاء بالحافظين بكتاب الله فهنيئاً لهم

التشريعي يقيم خيمة اعتصام تضامناً مع عائلة السمووني واستنكاراً لتأجيل تقرير غولدستون

أقام المجلس التشريعي خيمة اعتصام على أنقاض منازل آل السمووني الذين فقدوا ثلاثين شهيدا وأكثر من أربعين جريحاً جراء الحرب الصهيونية على قطاع غزة. وقد كان في استقبال الوفد كبار عائلة السمووني وأهالي الضحايا والمنكوبين و عبر الوفد برئاسة د. أحمد بحر والنواب د. أحمد أبو حلبية و د. يونس الأسطل و د. عبد الرحمن الجمل و د. محمد شهاب و م. إسماعيل الأشقر و د. سالم سلامة عن تضامنتهم ووقوفهم بجانب آل السمووني وناشد د. أحمد بحر العالم العربي والإسلامي للوقوف بجانب آل السمووني وكل العائلات المنكوبة بسبب الحرب الصهيونية على غزة وخاصة أن فصل الشتاء قادم، وعدم إدخال مواد البناء، وهو ما يسبب كارثة إنسانية. وأكد د. بحر أن هذا الاعتصام جاء استنكاراً لتأجيل تقرير غولدستون من قبل مندوب فلسطين في مجلس حقوق الإنسان وأن لهذا التأجيل التقرير دلالة واضحة على التآمر على دماء الشهداء وإعطاء الضوء الأخضر للصهاينة في الاستمرار في مخططاتهم الصهيونية لتقسيم المسجد الأقصى تهديداً لهدمه وإقامة هيكولهم المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى. وتأتي هذه الزيارة في إطار التواصل المستمر بين نواب الشعب الفلسطيني وأبناء الشعب المنكوب.

قدم درع الأقصى للأمين العام

د. بحر يزور مقر حركة الأحرار ويلتقي قيادات وكوادر الحركة



يكون طرف فلسطيني هو من يسحب تقرير يدين إسرائيل، وأشد د. بحر بموقف حركة الأحرار وكل حركات المقاومة التي ترفض التفریط في المبادئ والثوابت والقدس على حساب مصالح فئوية وشخصية. ورحب الأخ أبو هلال بهذه الزيارة التي تؤكد على دور المجلس التشريعي في لم شمل أبناء الشعب الفلسطيني مؤكداً على أن ما حدث في جنيف هو ليس جديداً على سلطة عباس التي اتخذت من التفاوض والتنسيق الأمني منهجاً لها. وفي نهاية اللقاء قدم د. أحمد بحر درع الأقصى للأمين العام خالد أبو هلال.

زاد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وكلاً من النائب د. أحمد أبو حلبية، والنائب الوزير محمد فرج الغول مقر حركة الأحرار في مدينة غزة، وكان في استقبال الوفد قيادات وكوادر حركة الأحرار يتقدمهم الأمين العام للحركة الأخ خالد أبو هلال. واستعرض د. بحر مع قيادات الحركة آخر مستجدات الوضع السياسي الفلسطيني وما وصلت إليه الأمور بعد فضيحة سحب تقرير جولدستون والنتائج المترتبة على ذلك خصوصاً وأنها تمثل سابقة أولى في تاريخ الشعب الفلسطيني أن

خلال مشاركته في جنازة الشهيد أبو زهري

د. بحر يناشد الرئيس مبارك ورئيس مجلس الشعب المصري بتشكيل لجنة تحقيق في جريمة استشهاد أبو زهري



الفلسطيني الفلسطيني. كما طالب الدكتور بحر الحوقيين والمحامين المصريين بالوقوف إلى جانب العدالة ومتابعة الجريمة التي وقعت في السجون المصرية بحق المواطن الفلسطيني الذي قتل تحت التعذيب، وتابع "يؤسفني أن أعلن من رفح أن يوسف أبو زهري استشهد تحت سياط التعذيب في سجون من يرعون المصالحة الوطنية في هذا الوقت الحرج". كما وطالب بضرورة إطلاق سراح المواطن أيمن نوفل والمعتقل منذ أكثر من عام في السجون المصرية، برغم تقديمه للمحكمة العسكرية وتبرئته إلا أن أجهزة الأمن مازالت تعتقله. وفي نهاية كلمته قال د. بحر "سنظل الأوفياء للشهداء، والأسرى، وسنظل الأوفياء وحق اللاجئين في العودة، وسنظل الأوفياء لهذا الدين العظيم".

ناشد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الرئيس المصري بضرورة تشكيل لجنة تحقيق في جريمة استشهاد المواطن الفلسطيني يوسف أبو زهري تحت التعذيب في السجون المصرية لتأخذ العدالة مجراها. واستنكر د. بحر خلال مشاركته في جنازة الشهيد أبو زهري بشدة جريمة قتل مواطن فلسطيني في أقبية السجون المصرية في الوقت الذي ينتظر فيه شعبنا من مصر حكومة وشعباً الوقوف إلى جانبه والإفراج عن السجناء في السجون المصرية، وتابع "المصريون يراعون الحوار الفلسطيني ونحن ننتظر منهم الموقف الذي يساند شعبنا وليس الذي يقتله". وأكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. بحر أن هذه الجريمة تقلل من مصداقية المصريين تجاه الحوار

النائب ياسر منصور في حديث خاص مع "البرلمان"

لنا بعض الملاحظات على الورقة المصرية سيتم مناقشتها مع الشقيقة مصر

إجراء الانتخابات في الضفة دون غزة هو تكريس لحالة الانقسام الفلسطيني



النائب ياسر داوود سليمان منصور

- من مواليد نابلس سنة 1967م.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة النجاح الوطنية سنة 1994م.
- حاصل على شهادة الماجستير في الفقه والتشريع من جامعة النجاح الوطنية سنة 2000م.
- إمام وخطيب في مساجد نابلس.
- ممثل الحركة الإسلامية في لجنة التنسيق الفصائلي.
- من القادة البارزين للحركة الإسلامية في الضفة الغربية والناطق الإعلامي للحركة في محافظة نابلس.
- عضو في لجنة التوعية الإسلامية.
- عضو في لجان الإصلاح لمحافظة نابلس.
- من مبعدي مرج الزهور واعتقل لعدة سنوات في سجون الاحتلال.
- أحد مرشحي الحركة الإسلامية على القائمة النسبية لانتخابات المجلس التشريعي الثانية وحامل رقم (5).

ما نلمسه من ممارسات "فتح" على أرض الواقع يتنافى كلياً مع روح المصالحة

أكد النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني ياسر منصور أن ما تمارسه أجهزة السلطة في الضفة الغربية، وحركة فتح على أرض الواقع يتنافى كلياً مع روح المصالحة خاصة بعد توقيع ورقة المصالحة المصرية، ملفتاً أن توقيعها على المصالحة جاء من باب إحراج حماس، ودعا النائب منصور في حديث خاص مع "البرلمان" حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة للرئيس عباس المنتهية ولايته وقف حملة الملاحقات والاعتقالات والفصل التعسفي من الوظائف والعمل على تهينة الأجواء المناسبة من خلال وقف كل حالات الملاحقة والاستدعاءات الأمنية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الموجودين في سجون السلطة في الضفة الغربية.

المجلس التشريعي د. عزيز دويك من دخول مكتبه وممارسة دوره كرئيس للمجلس التشريعي. وبالتالي ما حصل إنما هو اجتماع لنواب كتلة فتح البرلمانية بامتياز وما خرجوا به من توصيات وقرارات إنما يعبر عن رأيهم وحدهم فقط ولا يعبر عن رأي المجلس التشريعي الفلسطيني كما أن أي اجتماع للمجلس التشريعي يحتاج لأغلبية مطلقة لعقده. الأمر الذي لم يحصل.

حركة فتح وقعت على الوثيقة المصرية، هل الإجراءات التي تقوم بها فتح والسلطة في الضفة تدل على جدتها في الحوار والمصالحة، في ظل منع عودة النواب وتحجيم أداء عملهم؟

صحيح أن حركة فتح وقعت على ورقة المصالحة لكن ما نراه وما نلمسه من إجراءات وممارسات على أرض الواقع يتنافى كلياً مع روح المصالحة وما ورد من بنود في الوثيقة المصرية وهذا يعني أن فتح غير جادة في موضوع المصالحة وإنما المسارعة إلى التوقيع جاءت من باب إحراج حماس وإلقاء الكرة في ملعبها ونتمنى أن تصبح هناك جدية لدى الإخوة في حركة فتح في المصالحة من خلال الممارسات على

التعسفي من الوظائف والمحاربة في لقمه العيش ومصادرة الممتلكات والجمعيات والهيئات الإدارية ومنع حماس من ممارسة أدنى عمل ونشاط داخل الضفة. هذه الممارسات أوجدت حالة من التعاطف والالتفاف حول حماس رغم القمع التي تتعرض له التعاطف من قبل جماهير شعبنا سيظهر في الانتخابات إن توفرت الظروف الملائمة وأعطى كل مواطن الحرية الكاملة لإبداء رأيه.

اجتماع بعض أعضاء المجلس التشريعي من كتلة فتح البرلمانية والقوائم الأخرى باسم التشريعي في الضفة، في ظل منع وتغيب الكتلة التشريعية الأكبر، وتغيب رئيس المجلس التشريعي، وإصدارهم بيانات باسم المجلس التشريعي؟

ما حصل من اجتماعات داخل المجلس التشريعي في رام الله إنما هو اجتماع لنواب حركة فتح بالدرجة الأولى ومعهم بعض نواب القوائم الأخرى ولا يعتبر اجتماعاً للمجلس التشريعي لأن الكتلة البرلمانية الأكبر لم تدع إلى هذا اللقاء ولم يدع رئيس المجلس التشريعي لعقد مثل هذا الاجتماع بل على العكس تماماً تمنع الكتلة الأكبر من عقد أي اجتماع كتلي خاص بها داخل المجلس التشريعي ويمنع رئيس

إجراء الانتخابات دون التوافق بين الفصائل، وإجرائها في الضفة الغربية فقط؟

الانتخابات أصبحت وكأنها سيف مسلط يلوح به الرئيس عباس كلما بدت بعض العراقيل أمام توقيع المصالحة ويهدد به حركة حماس ونحن نقول أن إجراء الانتخابات في الضفة دون غزة هو تكريس لحالة الانقسام الفلسطيني التي نتمنى أن نخرج منها في أسرع وقت. والحل هو التوافق والحوار والقفز على كل الخلافات وتهينة الأجواء المناسبة والظروف المواتية بحيث يمارس كل مواطن فلسطيني حقه في الانتخابات دون خوف أو رقيب أو حسيب سوى ضميره وإرادته الفلسطينية الحرة.

كشفت صحيفة التايمز البريطانية عن ارتفاع شعبية حماس في الضفة الغربية وإمكانية فوزها، في ظل تراجع حاد في شعبية عباس بعد فضيحة تقرير غولدستون الأخيرة؟

من يتابع الشأن الفلسطيني بمهنية وموضوعية ودون تحيز لطرف على حساب طرف ودون خوف. يرى أن ما تتعرض له حماس في الضفة الغربية من ملاحقة وإقصاء واستئصال متمثلاً بالاعتقالات السياسية والفصل

ما هو موقفكم من ورقة المصالحة المصرية؟ وهل هناك ضمانات في حالة الموافقة عليها لحركة حماس في الضفة الغربية من العمل بحرية، وعدم التعرض للملاحقة؟

نحن قلنا سابقاً ولا زلنا نقول بأن المصالحة والحوار هي خيارنا وسنسعى لتحقيقه ونبذل كل الجهد والوسع ولن نتوانى أن نطرق كل الأبواب التي تسهل عملية المصالحة وإتمامها مع محافظتنا على ثوابتنا الوطنية الفلسطينية غير متقوصة وهذا ما أتصور أنه ينال إجماعاً فلسطينياً عليه.

وبالنسبة للورقة المصرية بعد دراستها بتمعن كان لنا عليها بعض الملاحظات والتي سيتم مناقشتها مع الإخوة في الشقيقة مصر أملين أن لا تكون عائقاً أمام توقيع المصالحة وإبرام التوافق الفلسطيني. وموضوع الضمانات أرى أنه أمر بيدي إله لا يعقل ولا يتصور أن يكون هناك حوار ومصالحة واتفاق ثم لا تكون حرية كاملة في الضفة عدا أن تكون هناك ملاحقة وعقبات تعيق عمل الحركة في الضفة.

عباس ينوي الإعلان للانتخابات في 25 يناير وصرح ذلك خلال مؤتمره الشوري الأخير وهل يمكن

ثقافة قانونية

إعداد: أ. أنيسة عثمان شعبان - مساعد قانوني / المجلس التشريعي الفلسطيني

قانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس

يطرأ على هذه الحدود من قبل الاحتلال يمس أو ينقص من حقوق الشعب الفلسطيني، وقرر القانون بأن حدودها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية هي وقف ليس فقط على الأجيال الفلسطينية وإنما على الأجيال العربية والإسلامية أيضاً،

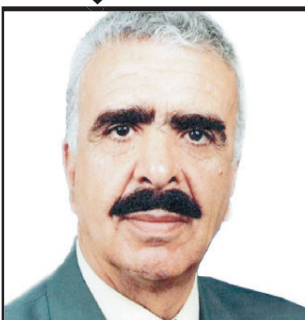
كما قرر البطلان المطلق لأي تصرف أو تفريط أو تنازل أو مقايضة أو مساومة لمصلحة الاحتلال على أي جزء من القدس، واعتبر أن أي شخص يتصرف على هذا النحو يعد مرتكباً لجريمة الخيانة ورتب أشد عقوبة ينص عليها في القوانين المختصة لمن تثبت بحقه سواء كانت عقوبات جنائية أو مدنية وأن هذه العقوبات لا تسقط بالتقادم مهما مر الزمان.

وحرص القانون على التنبيه بأن هذا القانون لا يجب أن يفهم من أحكامه بأنه يعد تنازلاً عن أي جزء من فلسطين التاريخية على اعتبار أنه خص مدينة القدس بالذات.

منذ عقود تتعرض مدينة القدس إلى هجمة شرسة من قبل الصهاينة تستهدف أراضيها وبيوتها والأماكن الدينية فيها، وذلك عبر وسائل عديدة جل هدفها تغيير معالمها وحدودها، ونسبة آثارها الإسلامية فيها إلى التاريخ اليهودي، ومحاولة تغيير أحداث التاريخ وإقناع العالم بادعاءاتهم الباطلة حول أحقيتهم بها،

لأجل ذلك ولحماية المدينة من أي تغيير قد يمس إسلاميتها، وعروبتها حرص ممثلي الشعب الفلسطيني على إصدار قانون "تحريم وتجريم التنازل عن القدس رقم (١) لسنة ٢٠٠٨" وخصت مدينة القدس بقانون ليس فقط لاعتبارها عاصمة دولة فلسطين حسب قانون العاصمة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ وإنما لما تتعرض له من اعتداءات ومحاولات مستمرة لتحويلها،

وباستعراض أهم ما نص عليه قانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس نجد أنه أكد على أن القدس أرض فلسطينية عربية إسلامية، واعتبر أن حدودها هي تلك الحدود من زمن عهد الخلافة العثمانية، ولم يعترف بأي تغيير طرأ أو



رجال ونعاج !

المستشار / ناهض منير الرئيس

بدأت أجهزة الإعلام المعادية ، ومن أخطر ها الـ BBC من لندن ، تؤلف أراجيفها وتشرها على نطاق واسع للتشويش على الحكومة التركية ورئيس وزرائها السيد رجب الطيب أردوغان ، منذ ظهر أن تلك الحكومة جادة في احترام نفسها والانتماء إلى منطقتها. ومنذ ترحلت هذه التوجه من خلال انتهاء سياسات إقليمية أكثر استقلالا وأقرب رحما إلى هذا الانتماء . وكان من المبادرات الواضحة على ذلك النهج إلغاء تركيا مشاركة حلف الأطلسي وإسرائيل والاقتصاد على الجيش الوطني في إجراء المناورات العسكرية التي كان الأسبوع الثالث من تشرين الثاني أكتوبر موعدها في هضبة الأناضول .

وسرعان ما لوحظ كيف راح مقدم أحد البرامج التحليلية في هيئة الإذاعة البريطانية يستخدم في تقديمه مادة برنامج الأساليب غير المباشرة في الطعن والتشويش . فقد ربط بدم بارد ، وبلهجة تقريرية كأنما تروي حقيقة بديهية من قديم الزمان ، بين الفعل التركي الذي تناقلت المصادر الإخبارية أن سببه احتجاج تركيا على حصار غزة ، وبين شيء مختلف بالمرّة ، وهو طموح تركيا إلى دور إقليمي قيادي في المنطقة . وربط المذيع أيضا بين الموقف التركي وبين منافسة مزعومة من جانب تركيا ضد بعض محاور الدول العربية . كما أن أحد المتحدثين المختارين في البي بي سي أشار إلى الرفض الذي تلقاه تركيا من دول الاتحاد الأوروبي للاتحاد ، وافترض أن تركيا تريد أن تكتسب نوعا من الزعامة الشرق أوسطية بغية التأثير في الاتحاد الأوروبي ! وقارن مقدم البرنامج بين الاجتماع الناجح الذي عقدته اللجنة الوزارية التركية - السورية مؤخرا للبحث بالتعاون المشترك وبين زيارة الملك السعودي عبد الله لسوريا ، مفترضا ضمنا أن هناك تسابقا لضم سوريا إلى محور من محوريين في المنطقة .

إن بريطانيا التي رفعت شعار (فرق تسد) طوال سنوات استعمارها وامبراطوريتها ، ما زالت تلعب ، عن طريق الإعلام ، لعبتها القديمة ، فتبقي على محطاتها باللغة العربية - في حين استرعى انتباه صحافي عربي كبير هو محمد حسنين هيكل أن بريطانيا أغلقت المحطات الأخرى الناطقة باللغات الأجنبية ، وظلت تدبّع بالعربية ، لأن المنطقة العربية ما زالت محور اهتمام الولايات المتحدة التي يبدو أنها تنفق الكثير على الإعلام البريطاني الناطق بالعربية . وسيلة البي بي سي ومثيلاتها من أدوات الإعلام التي تخدم الخطط المعقدة طويلة الأمد لأقسام الحرب النفسية في المخابرات الأمريكية (الساي آي إيه) هي التظاهر بالعقلانية وحرية الرأي وتقديس حق المحاورين في أن يقولوا ما بدا لهم . ولديهم طواقم مدربة على درجة كبيرة من الكفاءة ، تعرف حقيقة الأغراض والمرامي ، وتنفذها بذكاء واضعة السم في الدسم ، وتلاعب بالتقديم والتأخير وإبراز المادة المطلوبة والدوران عن المادة غير المطلوبة وغير ذلك من التكتيكات التي تصقلها التدريبات .

لاحظنا - على سبيل المثال - أن مقدم البرنامج تجاهل الأخبار التي تحدثت عن تعاطف الحكومة التركية مع غزة واحتجاجها على الحصار . فكان موضوع غزة ، المحاصرة ، المعزولة ، والمحرومة ، المهمة ، ممنوع من الذكر ومن التنويه . وذلك ليكون الحصار الإعلامي جزءا مكملًا للحصار الحدودي .

وعندما قررت المادة المعدة لمقدم البرنامج أن الحكومة التركية إنما تفعل ما تفعل بغية الوصول إلى الزعامة في المنطقة وليس انتصارا للحق ، فقد أراد محرر المادة أن يحرر تركيا مما قد يعده الكثيرون من أهالي المنطقة نبلا في موقفها ، ومما قد يبعث على القرف من مواقف خالية من النبيل والرجولة والكرامة في أدنى حدودها لدى آخرين . وأراد - دون شك - أن يثير المناقشات والحزات بين دول المنطقة التي قد تكون طامحة بالفعل إلى دور الزعامة وبين تركيا . فلندع جانباً هنا كله ولننظر إلى الجانب الآخر من الموضوع : أقصد هذه المبادرات العظيمة من جانب حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة الزعيم الفذ أردوغان الذي فتح صفحة جديدة في كرامة الرؤساء حين تحرك وخرج غاضبا من مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي قبل بضعة شهور لأن إدارة المؤتمر تحيزت للرئيس الإسرائيلي على حساب غيره من الممثلين ، ومنحته مزيدا من الوقت للكلام . ولم تقف تركيا صامتة أمام الحرب على غزة بداية هذا العام ولم تتجاهل تركيا واجب الإنسان الحر حينما استضافت في الصيف الماضي مؤتمر إعادة إعمار غزة . وها هو أردوغان الرجل الحقيقي لسان الحق والصدق يصرح أن : وقبل ذلك صدر على لسانه تصريح يقول : ((قابل الفسوف الأبيض سقطت في غزة على الأطفال الأبرياء - ويتوجب علينا سماع تلك الأصوات المظلومة)) . نعم ! إنها مواقف رجولية في هذا الزمن المخزي حيث يتبجح أشباه الرجال بالمنطق الخياني تبجحا ويتعاون تعالبا وهم السفلة الأوغاد .

ومع ذلك . ما الذي فعله أردوغان غير أنه أبرز انتماء وانتماء تركيا إلى منطقتهم وشعوبهم ومصالحهم الحقيقية ؟! وما العجب مثلا في أن تقيم تركيا مع سوريا أوثق العلاقات - سوريا - وليس إسرائيل - هي الدولة الملاصقة جغرافيا لتركيا . وسوريا - وليس إسرائيل هي الدولة التي تشترك وتركيها في موارثي تتعلق حياتها به . وسوريا - وليس إسرائيل - هي التي تربطها بتركيا روابط الدين والتاريخ والمصالح المشتركة . ولماذا ترى إذاعة لندن في غضبة أردوغان من أجل غزة وما يجري في غزة أمرا مفتعلا تختفي وراءه أسباب غير نبيلة جدية بأن تبعث الصراع بين تركيا والبلاد العربية ؟ وما سبب تحامل القوى المعادية على تركيا في الوقت الحاضر غير أن تلك القوى تريد على كراسي المنطقة العربية والإسلامية نعاجا لا رجلا ؟!

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي سابقا



النائب الأسير / جمال الطيراوي

النائب عن حركة فتح / نابلس

من مواليد العام ١٩٦٦م في نابلس. ولد في مخيم بلاطة للاجئين وتعود جذوره إلى بلدة الطيرة. متزوج ولديه من الأبناء ستة، وتم اعتقاله أربع مرات وأمضى ما مجموعه ١٤ عام في سجون الاحتلال. وشغل منصب الناطق الإعلامي لكتلة فتح البرلمانية، وتم اختطافه في ٢٩/٥/٢٠٠٧م .

بعد إقرار تقرير غولدستون في مجلس حقوق الإنسان

رئاسة التشريعي تطالب أوكامبو بفتح تحقيق عاجل بجرائم الحرب التي ارتكبتها العدو الصهيوني في القطاع

الجنائية الدولية والتي تؤكد بالنص الصريح على صلاحية المدعي العام للمحكمة في أن يباشر التحقيقات، من تلقاء نفسه، على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة، خاصة وأن جرائم الحرب تدخل في صلب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب نص المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة.

طالبت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو بفتح تحقيق عاجل بجرائم الحرب التي ارتكبتها العدو الصهيوني المجرم في قطاع غزة بناءً على القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بجنيف بالصادقة على تقرير القاضي غولدستون، استناداً إلى المادة (15) من النظام الأساسي للمحكمة

الأطراف الموقعة على اتفاقيات جنيف ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بإصدار تشريعات جزائية تختص بمحاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب الصهاينة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة بما يكفل إصدار مذكرات توقيف بحقهم حال أن وجدوا على أراضي أي من الدول الموقعة على الاتفاقية، خاصة وأن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م تؤكد بالنص الصريح الوارد في المادة (١٤٦) على أن " تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرون باقتراح إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية".

ما طالب بتشكيل محاكمات شعبية وعلى نطاق واسع في الدول العربية والإسلامية والدول المدافعة عن حقوق الإنسان وحرية وكرامته لإدانة الاحتلال الصهيوني المجرم على جرائم الحرب الممنهجة التي يقتربها بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ولفضح وتعرية كل من تأمر وتواطأ وساند الاحتلال في جرائمه التي تنتهك القانون الدولي الإنساني انتهاكاً جسيماً.

التي سقطت على أرض قطاع غزة بفعل الحرب القذرة التي شنها العدو الصهيوني المجرم . وأكد د. بحر على وجوب تقديم كل من خطط ودبر ونفذ جرائم الحرب التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني إلى القضاء الدولي لينالوا جزاءهم الرادع. كما دعا الدول الأطراف الموقعة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م لاجتماع طارئ لبحث جرائم الحرب التي ارتكبتها العدو الصهيوني المجرم في قطاع غزة، في ظل مصادقة مجلس حقوق الإنسان بجنيف على تقرير القاضي غولدستون، وذلك احتراماً لالتزاماتها المؤكدة عليها صراحة في المادة الأولى من اتفاقيات جنيف وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والتي وقعت عليها سلطات الاحتلال، بل وأصبحت بمثابة قواعد عرفية ملزمة لكافة الأطراف الدولية، وقد نصت الاتفاقية في مادتها الأولى على ما يلي: " تتعهد الدول السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال".

كما طالب النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. بحر خلال مؤثره الصحفي الدول

ورحب الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس بغزة بالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في جلسته الطارئة بجنيف بالصادقة على تقرير القاضي غولدستون الذي أكد على ارتكاب سلطات الاحتلال الصهيوني جرائم حرب خلال عدوانها الوحشي الغادر على قطاع غزة نهاية العام الماضي.

كما ثمن د. بحر عالياً الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول والمجموعات العربية والإسلامية والإفريقية ودول عدم الانحياز والدول الصديقة والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني والتي انتصرت لقضيته العادلة في مجلس حقوق الإنسان من خلال دعمها وتأييدها لتقرير غولدستون، خاصة الموقف الشجاع والنبيل الذي عبر عنه مندوب جمهورية مصر العربية في المجلس والذي تصدى للمحاولات المشينة التي سعت إلى تأجيل التصويت على القرار بهدف إجهاضه.

واعتبرت رئاسة المجلس التشريعي إقرار تقرير غولدستون في مجلس حقوق الإنسان بجنيف انتصاراً لدماء آلاف الشهداء والجرحى



د. بحر والنائب المصري خلال تفقدهما عملية إزالة ركام مبنى المجلس التشريعي



لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في اجتماعها مع رؤساء بلديات ومختصين في الصرف الصحي



د. بحر والنائب أبو حلبية خلال مشاركتهما في المؤتمر الثالث لنصرة القدس



د. بحر وهنية و أبو شعر خلال احتفال تكريم حفظة القرآن الكريم الذي نظمته وزارة الأوقاف

